

Distr.: General
9 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٤٦ من جدول الأعمال المؤقت*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تقرير الأمين العام

موجز

تحقيقاً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وإعمالاً لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، يجب ممارسة عمليات التنفيذ والمتابعة بطريقة متجانسة من خلال إطار شامل. وانطلاقاً من القرارات السابقة للجمعية العامة، والنتائج المتفق عليها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يوفر قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إطاراً لإضفاء التجانس الهيكلي على مختلف عمليات التنفيذ، مع المحافظة على الهوية المتميزة لعمليات المتابعة بالنسبة إلى كل نتيجة من النتائج. ويعرض التقرير الحالي المعلومات التي استجدت فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٥٧/٢٧٠ بقاء، مع التركيز على أحكامه التي تتصل بالجمعية العامة، ويقدم توصيات لاتخاذ إجراءات أخرى للعمل على اتباع نهج متكامل ومنسق، وتعزيز الأنشطة الجارية لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

* A/59/150.



أولا - مقدمة

١ - أثبتت مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت منذ التسعينيات الطابع المترابط للتنمية. وتدل نتائج هذه المؤتمرات على أنه لا يمكن إحراز تقدم في أحد القطاعات دون تناول القضايا القائمة في سائر القطاعات. كما أعادت المؤتمرات تأكيد أنه ما من حكومة واحدة أو مؤسسة واحدة أو كيان واحد يستطيع تحقيق ذلك بمفرده. ومن ثم كانت فكرة تكامل وتنسيق تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات فكرة متكررة فيما يتعلق بالسعي إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية.

٢ - وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، يقتضي الاضطلاع بعمليات التنفيذ والمتابعة بطريقة متكاملة ومتجانسة ومنسقة عبر القطاعات على جميع المستويات.

٣ - وقد تبلورت القضايا الشاملة لعدة قطاعات التي خرجت من المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في الإعلان بشأن الألفية، الذي عبر عن مجموعة من المرامي القابلة للقياس للأهداف الإنمائية. وتحديد أوجه التكامل فيما بين الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية وما يوجد بينها من روابط، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتزامات وأهداف مؤتمرات الأمم المتحدة، أمر من شأنه أن يساعد على تعبئة الموارد واجتذاب أقصى حد من دعم مختلف المستفيدين وآليات المتابعة بصورة تقوم على التعاضد.

٤ - وقد سعت القرارات السابقة للجمعية العامة^(١) والنتائج المتفق عليها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢) إلى وضع إطار لتناول القضايا الشاملة لعدة قطاعات الواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. وقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بـاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ يوفر إطاراً لإضفاء التجانس الهيكلي على مختلف عمليات التنفيذ مع المحافظة على الهوية المتميزة لعمليات المتابعة بالنسبة إلى كل نتيجة من النتائج.

٥ - ومع اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن عقد جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، أصبح الأمر يقتضي الربط الوثيق بين مسألة التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة وبين تنفيذ الإعلان بشأن الألفية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون نواحي الربط المذكورة موضوعاً لتقرير شامل سيقدمه الأمين العام إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى، حسب ما هو مطلوب في الفقرة ٢ من القرار.

٦ - ويوفر التقرير الحالي المعلومات التي استجدت فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، ويركز على ما يتصل من أحكام القرار بالجمعية العامة. وينبغي أن يقرأ التقرير مقترنا بتقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (E/2004/71) المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤.

ثانياً - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء

٧ - يوفر قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء الإرشاد لمختلف الأطراف الفاعلة في مجال العمل بطريقة متكاملة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. والإطار الذي يحدده القرار يراد به تيسير اتباع نهج متكامل ومنسق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وهو يتناول دور الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة وفي سائر الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي الهيئات الحكومية الدولية، في استعراض تنفيذ النتائج.

٨ - والمتابعة المطلوبة تستهدف في معظمها تعزيز الأنشطة الجارية لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة. ويبين التقرير في الفروع الواردة أدناه التقدم الذي أحرزته الهيئات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة في تعزيز اتباع نهج متكامل ومنسق، بما في ذلك أعمال الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة. ويشير التقرير أيضاً إلى الجلسة رفيعة المستوى للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠٥، دون تناول تفاصيل محددة. وسيقدم في حينه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقرير مستقل من الأمين العام بشأن هذه الجلسة، حسب ما هو مطلوب في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨.

ألف - تعزيز اتباع نهج متكامل ومنسق من خلال استعراض القضايا المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات

٩ - في القرار ٢٧٠/٥٧ بء، طلبت الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٤، برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية، استناداً إلى قائمة مركزة ومتوازنة من المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، والواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وشرع المجلس في إجراء مشاورات بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي حين وافق المجلس على مواضيع شاملة تركز على الأهداف الإنمائية للألفية للسنة الأولى (أي ٢٠٠٥)، وبالرغم من إحراز بعض التقدم في تحديد مواضيع للبرنامج المتعدد السنوات، فلم يتسن الانتهاء من المشاورات أثناء الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤.

وقرر المجلس مواصلة المشاورات بغية الانتهاء من وضع البرنامج قبل دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥.

١٠ - ومن شأن وضع برنامج عمل متعدد السنوات أن يمكن منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة من إعداد مساهماتهم على نحو أفضل. والنهج المواضيعي المتعدد القطاعات يمكن أن يساعد المجلس على تحقيق مزيد من التجانس والفعالية في ممارسته لمسؤولياته الإدارية والتنسيقية. ومثال ذلك أنه من أجل مساعدة المجلس على توفير الإرشاد المركز للجان الفنية، فإن التقرير الموحد الحالي عن أعمال اللجان الفنية يمكن أن يركز على أعمالها المتصلة. بمسألة المواضيع الشاملة لعدة قطاعات التي ستناقش هذا العام. ومن شأن ذلك أن ييسر مهمة المجلس المتعلقة بتعزيز تكامل أعمال اللجان الفنية أفقياً حول الموضوع الشامل لعدة قطاعات، وأن يعمل على تقوية الصلات الموضوعية بين جزئه المتعلق بالتنسيق وأجزائه العامة، التي يتم فيها النظر في تقارير اللجان الفنية.

١١ - ولذلك فقد ترى الجمعية العامة أن تؤكد أنه ينبغي للمجلس أن ينتهي من وضع البرنامج المتعدد السنوات في أسرع وقت ممكن، على أن لا يتجاوز ذلك حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٢ - وحسب ما طلبه قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، أجريت مشاورات بين رئيسي ومكتبي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تحسين التنسيق بين الجمعية العامة والمجلس في مجال النظر في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للنتائج. واتسام برنامج عمل المجلس بالمزيد من القابلية للتنبؤ. بمجريات العمل، بما في ذلك عن طريق التبكير في اتخاذ القرارات بشأن المواضيع والانتهاء من وضع برنامج العمل المتعدد السنوات، أمر يمكن أن يساعد على شحذ التركيز في تلك المشاورات وأن يمارس أثراً على عملية التنفيذ المتكامل لنتائج المؤتمرات.

باء - تقييم الأنشطة الجارية لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة وتعزيز تلك الأنشطة

١٣ - بصفته الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة، واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهوده لتقوية دوره في تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين. وفي القرار ٤٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بشأن دور المجلس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، قرر المجلس مواصلة اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل التنفيذ الفعال لأحكام قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، و ١٢/٥٢ بء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر

١٩٩٧، و ٢٧٠/٥٧ بء. وقرر أيضا أن يساهم في التحضير الشامل للجلسة العامة رفيعة المستوى التي ستعقدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، وطلب إلى اللجان الفنية واللجان الإقليمية وسائر الهيئات الفرعية الإسهام في إعداد مدخلات المجلس.

١٤ - وحسب ما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٧٠/٥٧ بء، تواصل اللجان الفنية دراسة أساليب عملها من أجل تحسين تنفيذ نتائج المؤتمرات. وقد طُلب إلى اللجان الفنية أن تقدم تقارير إلى المجلس في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ عن نتيجة هذا الاستعراض. وقد أورد بيان للتقدم المحرز في هذا الشأن في التقرير الموحد للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ عن أعمال اللجان الفنية (E/2004/81)، وفي ورقي اجتماع.

١٥ - وفي القرار ٢٧٠/٥٧ بء، دعت الجمعية العامة اللجان إلى أن تقوم، بالتعاون مع غيرها من المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، بالمساهمة، في نطاق ولاياتها، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وبالمشاركة في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات المقرر تناولها في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الموضوعية. وتقوم اللجان الإقليمية بتقوية دورها في الربط بين المداولات العالمية وتدابير التنفيذ الإقليمية، وتواصل في الوقت ذاته دعم التكامل وبناء توافق الآراء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وقامت اللجان الإقليمية، بناء على دعوة لجنة التنمية المستدامة، بعقد اجتماعات إقليمية بشأن التنفيذ قبل انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة، ومنتديات إقليمية أثناء الدورة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٦ - وهناك اقتراحات تدعو إلى زيادة تقوية الروابط بين اللجان الإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما عن طريق العمل على زيادة ظهور أعمال تلك اللجان. ويتزايد التسليم بأنه يلزم استطلاع طرق ووسائل لتعزيز أثر وظهور مشاركة اللجان الإقليمية في الدورات الموضوعية للمجلس.

١٧ - وعلاوة على ذلك، يتطلب الأمر أيضا كفاءة الاستفادة التامة من القدرات الكامنة في العمليات الإقليمية على المساهمة في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وبوسع اللجان الإقليمية أن تعزز الدور الذي تقوم به في مجال تشجيع الحوار الشامل لعدة قطاعات ولعدة فئات من أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي. وبوسعها أيضا أن تتناول قضايا شاملة مختارة ترد في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وأن تدعو خاصة إلى توخي المزيد من التنسيق والاهتمام على الصعيد الإقليمي.

١٨ - ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات أخرى لتقوية الصلة بين الإرشاد الرسمي الذي يقدمه المجلس والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال التنفيذ المنسق لنتائج المؤتمرات. وفي هذا الشأن، يمكن لهيئات الإدارة أن تقوم بدور هام لضمان إدماج القرارات الرسمية ذات الصلة في برامج عمل الصناديق والبرامج. وفي القرار ٦٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، طلب المجلس إلى اللجان الفنية أن تحدد بوضوح، في تقاريرها، الآثار التنفيذية المترتبة على أعمالها لكي تنظر فيها هيئات إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وتتخذ بشأنها الإجراء المناسب.

١٩ - ومع الترحيب بهذه الخطوة الهامة، قد ترى الجمعية العامة أن تطلب إلى الهيئات الحكومية الدولية لمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها أن تعزز الروابط بين وضع السياسات الرسمية والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق المزيد من التفاعل فيما بين هيئات الإدارة.

٢٠ - وفي القرار ٢٧٠/٥٧، أكدت الجمعية العامة أن المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وأعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تعكس الاتفاقات والالتزامات التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شددت الجمعية العامة على ضرورة العمل على زيادة تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات على نطاق المنظومة والاستعانة في ذلك بمجلس الرؤساء التنفيذيين.

٢١ - وما برح التزام المنظومة بتحقيق غايات وأهداف الإعلان بشأن الألفية يشكل الإطار التوجيهي لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيكله الفرعية. ولا يزال الهدف المهيمن في ذلك الإطار هو تسخير مساهمة المنظومة للقضاء على الفقر، وكفالة التعاضد بين الأنشطة والتدخلات الكثيرة المتنوعة التي تضطلع بها المنظومة من أجل النهوض بالنمو وتوفير فرص العمل المنتج وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٢ - والعمل جارٍ تحت إشراف اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، لتحديد شكل المساهمة التي يمكن أن تقدم على صعيد المنظومة في الاستعراض الشامل الأول لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية المزمع أن تجريه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥. والمقصود هو تسليط الضوء على الكيفية التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة بصورة جماعية دعماً للدول الأعضاء في مختلف المجالات المترابطة التي يغطيها الإعلان. وفي صياغة شكل هذه المساهمة، يستفاد على الوجه الأكمل من الأعمال واسعة النطاق المشتركة بين الوكالات المضطلع بها فيما يتصل بمختلف

ما ورد في التقارير السابقة لمجلس الرؤساء التنفيذيين من عناصر الاستراتيجية الأساسية التي تتبعها المنظومة حيال الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - ويجدر بالملاحظة أيضا أن التعاون فيما بين الوكالات يتجاوز كثيرا القضايا المحددة التي ترد كل عام في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية الرئيسية. ففي داخل الأمم المتحدة، على سبيل المثال، فإن الوثائق المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية والهيئات ذات الصلة تشكل الآن في معظمها نتاجا مشتركا لعمل المنظومة. فتلک المنتديات هي التي يجري فيها بصفة مستمرة تقييم إنجازات ونتائج الأعمال المشتركة بين الوكالات في مجالات مختلفة عديدة.

٢٤ - ولم يكتف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالترحيب بما قام به مجلس الرؤساء التنفيذيين من أعمال لتسخير أنشطة المنظومة لدعم المتابعة المتكاملة للمؤتمرات والإعلان بشأن الألفية، بل أعرب أيضا عن اعتزازه تعزيز الحوار مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن جميع الجوانب المتصلة بعمل المنظومة وتنسيقه على نحو فعال، ولا سيما في سياق الجزء المتعلق بالتنسيق من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما يتوقع منه أن يمهّد الطريق نحو تعزيز الروابط بين مختلف أجهزة المنظومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٥ - ومن خلال الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي ستجريه الجمعية العامة أثناء دورتها الحالية، ستقيم الجمعية الأداء العام لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وستنظر في الطريقة التي تكيف بها المنظومة العمليات القطرية بما يتسق مع الإعلان بشأن الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية والخطط الإنمائية المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

٢٦ - وستسبح الفرصة للجمعية العامة للنظر في كيفية تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم للبلدان كيما تترجم الأهداف المتفق عليها دوليا إلى برامج تمسك فيها جهات وطنية بزمam الأمور. وفي هذا السياق، قد ترى الجمعية العامة التشديد على ضرورة توخي مزيد من الاتساق فيما بين الأطر الإنمائية الاستراتيجية التي تضعها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، والاستراتيجيات الوطنية لتخفيف حدة الفقر، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية.

٢٧ - وحسب ما شدد عليه قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، تواصل وكالات الأمم المتحدة تعزيز الكفاءة والفعالية والمساءلة في عملها من خلال الإدارة القائمة على النتائج وتحسين المبادئ التوجيهية التنفيذية. وبالرغم من التقدم الكبير الذي أنجز، وبخاصة منذ عملية

الإصلاح التي استهلكت في عام ١٩٩٧، هناك حاجة لمواصلة الجهود في مجالي تبسيط الإجراءات ومواءمتها. وقد ترى الجمعية العامة إعطاء زخم أكبر لهذه الجهود في سياق الاستعراض الذي تجريه كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٢٨ - كما أن الحاجة إلى إدخال زيادة كبيرة على الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به، حسب ما أعادت الجمعية العامة تأكيده في القرار ٢٧٠/٥٧ بء، تمثل أيضا جزءا هاما من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. ولا بد من أن يتم سد الفجوة بين التمويل والموارد التي تحتاج إليها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة لدعم البلدان النامية ليتسنى لمنظومة الأمم المتحدة أن تساهم على نحو فعال في بلوغ الأهداف الإنمائية.

جيم - عمل الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة

٢٩ - في القرار ٢٧٠/٥٧ بء، لاحظت الجمعية العامة أن النظر في البنود ذات الصلة من جدول الأعمال من قِبَل اللجنة الثانية واللجنة الثالثة والجمعية العامة في جلساتها العامة، ينبغي أن يكون متوافقا مع عملية التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٣٠ - وفي القرار نفسه، أوصت الجمعية العامة بأن تنظر اللجنة الثانية، أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في برنامج العمل الإرشادي المبين في مرفق القرار ٢٧٠/٥٧ بء وأن تبث في شأنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وعملا بالقرار نفسه، ينبغي لمكتب الجمعية العامة العمل على تحسين تنسيق جدول أعمال اللجنتين الثانية والثالثة؛ وينبغي لمكثتي اللجنتين استعراض برنامج عمل كل منهما من أجل تبادل المعلومات بشأن المسائل التي تُناقش في كل منهما، وتحديد مجالات التداخل أو الازدواج الممكنة وبحث وسائل النظر بمزيد من التنسيق في المسائل المتعلقة بمتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتقديم توصيات بشأنها إلى لجنتيهما. وعلاوة على ذلك، أوصت بمراعاة استخدام المناقشة غير الرسمية المشتركة التي يمكن أن تثري عمل كل لجنة؛ والنظر فيما إن كان يمكن الاستفادة بصورة أفضل من المناقشة العامة التي تجريها الجمعية العامة للمسائل التي تنظر فيها كلتا اللجنتين.

٣١ - وبغية الامتثال للتوصية المذكورة أعلاه، تم القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد اجتماع للمكثيين في بداية الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ودرس المكثبان مختلف جوانب عمل اللجنتين، وفقا للقرار ٢٧٠/٥٠ بء، وأبلغ كل منهما لجنته بنتائج المشاورات.

وبالمثل، سيجتمع المكتبان في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في تاريخ مبكر من الدورة. ونظمت اللجنتان أيضا حلقة نقاش مشتركة غير رسمية عن العولمة.

٣٢ - وتواصل الجمعية العامة استكشاف سُبل ووسائل تحسين عمل لجنتيها الثانية والثالثة. وقد قررت الجمعية، في قرارها ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن تولي كل لجنة من اللجان الرئيسية اهتماما خاصا لترشيد جداول أعمالها المقبلة، وذلك بالنظر في البنود مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات، وبتجميعها وحذف بعضها مع تقديم توصيات إلى الجمعية في جلساتها العامة للبت فيها بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥^(٣). وفي نفس القرار، أعطت الجمعية أيضا توجيهات بشأن النظر في بعض بنود جدول أعمال اللجنة الثانية واللجنة الثالثة، تدخل حيز النفاذ بدءا من الدورة التاسعة والخمسين^(٤)، وقررت النظر في البند المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" بكامله في الجلسات العامة^(٥).

٣٣ - وقررت الجمعية كذلك أن تتبع ممارسة عقد مناقشات تفاعلية وحلقات نقاش أو توسع، حسب الاقتضاء، في جميع اللجان الرئيسية^(٦) بغية تسيير التبادل النشط والصريح للآراء بين رؤساء الإدارات والمكاتب وممثلي الأمين العام والمقررين الخاصين^(٧).

٣٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج الإرشادي لعمل اللجنة الثانية^(٨)، يجدر بالذكر أن الجمعية العامة أيدت في مقررها ٥٥٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مشروع برنامج عمل مؤقت للجنة الثانية لعام ٢٠٠٤ ووافقت على أن تعود إلى تناول المسألة في دورتها التاسعة والخمسين. وقد أجرى مكتب اللجنة الثانية مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنظيم أعمال اللجنة، في ضوء دعوة اللجنة للمكتب تقديم اقتراحات لاتخاذ مقرر بشأنها في الدورة التاسعة والخمسين للجنة. وأتاح المكتب مقترحاته للدول الأعضاء للنظر فيها وتقرير ما تراه مناسبا بشأنها. وينبغي للجمعية أن تبذل قصاراها لزيادة تبسيط واتساق تنظيم أعمال اللجنة الثانية وبرنامج عملها للدورات المقبلة، من أجل زيادة التركيز، وإبراز الصورة، والمشاركة.

٣٥ - وفي القرار ٢٧٠/٥٧ بء، قدمت الجمعية العامة أيضا توجيهات لزيادة تحسين التقارير التي تقدم إليها وجعلها تحليلية وعملية بقدر أكبر، وأشارت في هذا الشأن إلى العملية التي شرع فيها بموجب قرارها ٣٠٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. والملاحظ أن ذلك القرار تضمن أحكاما تقضي بتوحيد التقارير. وفي سياق الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، قام الأمين العام بالفعل بتوحيد عدد من التقارير وسيواصل القيام بذلك.

دال - الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥

٣٦ - عملاً بالفقرة ٣٩ من القرار ٢٧٠/٥٧ بء، يتعين أن تقوم الجمعية العامة سنوياً بتقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، وتحقيق الأهداف والمرامي التي حددتها، وأن تقدم التوجيهات اللازمة لمواصلة تنفيذ ومتابعة هذه النتائج. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ ستكون الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ مناسبة لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في الإعلان بشأن الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة.

٣٧ - ومراعاة للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨، عين رئيس الجمعية العامة ميسرين للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء بشأن إجراءات الجلسة الرفيعة المستوى وشكلها وتنظيمها. وعلى أساس الآراء المعرب عنها في المشاورات المفتوحة التي أجريت في ٢٨ أيار/مايو و ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وفي مختلف الحوارات بين الميسرين وجميع المجموعات الرئيسية للدول وفردى الوفود، عمم الرئيس ورقة تلخص آراء الدول الأعضاء بشأن موعد الحدث والمدة التي سيستغرقها ونطاقه وطبيعته، وهيكل وشكل الجلسة الرفيعة المستوى، والإجراءات المحددة ونطاق المشاركة من جانب أصحاب المصلحة.

٣٨ - وتلاقت آراء الدول الأعضاء حول عدد من المسائل. وبوجه خاص، فإنها وافقت فيما يبدو على أن يكون تركيز حدث ٢٠٠٥ منصبا على تنفيذ الالتزامات السابقة بدلا من أن يكون بشأن وثيقة شاملة على شكل إعلان. ومما يبعث على الأمل أيضا أنه قد تم التوصل إلى اتفاق فيما يبدو بشأن مسائل كانت لا تزال محل خلافات.

٣٩ - وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٩١/٥٨، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن الإجراءات المقترحة لهذا الحدث الرئيسي وشكله وتنظيمه لكي تنظر فيه وتبت فيه نهائياً آخذة في الاعتبار الآراء المعرب عنها من الدول الأعضاء في المشاورات المفتوحة.

٤٠ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يساهم في مجمل الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، مع مساهمات من اللجان الفنية واللجان الإقليمية وغيرها من الهيئات الفرعية المختصة. وسيكرس المجلس الجزء الرفيع المستوى من دورة عام ٢٠٠٥، للموضوع المعنون: "نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية، فضلاً عن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة: التقدم المحرز، والتحديات،

والفرص“. وسيكون موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق في عام ٢٠٠٥ هو ”نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية“.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك خلال الفترة التي تسبق عقد الجلسة الرفيعة المستوى، عمليات كثيرة قد تصب في أعمال هذه الجلسة من خلال التركيز على المسائل المشتركة بين القطاعات وفقاً لولاية كل منها. وتشمل هذه العمليات، مثلاً، الجلسة الرفيعة المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي من عام ٢٠٠٥، والاستعراضات التي تجريها لجنة وضع المرأة لنتائج المؤتمر الرابع المعني بالمرأة، والتي تجريها لجنة التنمية الاجتماعية لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وسيعقد أيضاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ المؤتمر الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ترى الجمعية العامة أن تطلب من الهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن توجه مداولاتها وخطط عملها صوب تقديم مساهمات كبيرة في الأعمال التحضيرية للجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥.

ثالثاً - الاستنتاجات

٤٢ - تشمل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وهي توفر أساساً شاملاً للعمل على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة. ومما أصبح عاملاً حاسماً أكثر من أي وقت مضى، تأمين نهج متجانس ومتضافر في تنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى التقدم صوب القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فمن شأن نهج متكامل أن يسهل تكوين تحالفات متجانسة ومتعددة القطاعات حول مواضيع وأهداف مشتركة لاتخاذ إجراءات مشتركة على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٣ - وهناك تغييرات هامة أخذت تتحقق في طريقة تسيير الأعمال للتوصل إلى تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة بصورة متكاملة ومنسقة. وتصلح التوجيهات المقدمة من الجمعية العامة إلى مختلف الكيانات في تعزيز توجه هذه المؤسسات نحو زيادة التنسيق والتعاون فيما بينها كيما تعزز بعضها البعض في متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات.

٤٤ - ومن الأهمية بمكان، لتحقيق رؤية العالم في عام ٢٠١٥ على النحو المبين في الإعلان بشأن الألفية، الجمع بين عمليات المتابعة من خلال إطار عمل شامل. وينبغي أن تكون

الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، مناسبة لا تقتصر على إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في الوفاء بالتزامات المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة، وإنما تشمل أيضا شحذ الإرادة السياسية لبلوغ هذه الأهداف في مواعيد مبكرة.

الحواشي

- (١) قرارات الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦.
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣ (A/50/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفرع ألف، النتائج المتفق عليها ١/١٩٩٥؛ والمرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/55/3/Rev.1)، الفصل الخامس، النتائج المتفق عليها ٢/٢٠٠٢؛ و A/57/3 (Part II)، الفصل الخامس، الفرع ألف، النتائج المتفق عليها ١/٢٠٠٢.
- (٣) قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، المرفق، الفقرة ٣ (أ).
- (٤) المرجع نفسه، الفقرات ٤ (و) إلى (ط).
- (٥) المرجع نفسه، الفقرة ٤ (ج).
- (٦) المرجع نفسه، الفقرة ٣ (ج).
- (٧) المرجع نفسه، الفقرة ٣ (د).
- (٨) قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧، باء، المرفق.